تمهيد لإصدارات

المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة

اعتمدت الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين تمهيد لإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة، كما صدر من المجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد.

تمهيد لإصدارات
المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة

(سارٍ اعتباراً من ٢٠١٧/١/١م)

المحتويات

	فقرة
مقدمة	١–٢
إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد	٣–٤
الإصدارات الملزمة لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد	٣–٤
اختصاص المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد	٥–١٧
المعايير الدولية للمراجعة	١١
المعايير الدولية لرقابة الجودة	١٢
المعايير الدولية الأخرى	١٣–١٦
الحكم المهني	١٧
وجوب تطبيق المعايير الدولية	١٨–١٩
المواد غير الملزمة	٢٠–٢٢
مذكرات ممارسات المراجعة الدولية	٢١–٢٢
مذكرات الممارسات التي تتعلق بالمعايير الدولية الأخرى	٢٣
نشرات المستشارين	٢٤
اللغة	٢٥

مقدمة

١. يهدف هذا التمهيد الخاص بإصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة إلى تيسير فهم نطاق إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد واختصاصها، وفقاً لما هو موضح في اختصاصات المجلس.

٢. يلتزم مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد بهدف وضع مجموعة من المعايير الدولية والإصدارات الأخرى التي تحظى بقبول عام في جميع أنحاء العالم. ويعمل أعضاء المجلس على تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، عموماً، ولمهنة المحاسبة على مستوى العالم، خصوصاً. وقد يؤدي هذا إلى قيامهم باتخاذ موقف في مسألة ما لا يتوافق مع الممارسات الحالية المتبعة في دولهم أو مؤسساتهم أو لا يتوافق مع الموقف الذي يتخذه من رشحهم لعضوية المجلس.

إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

الإصدارات الملزمة لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

٣. تحكم إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد ارتباطات المراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة التي تُنفذ طبقاً للمعايير الدولية. وهي لا تُلغي الأنظمة أو اللوائح المحلية التي تحكم مراجعة القوائم المالية التاريخية أو ارتباطات التأكيد المتعلقة بمعلومات أخرى في دولة معينة والتي يلزم اتباعها وفقاً للمعايير الوطنية لتلك الدولة. وفي حالة اختلاف الأنظمة أو اللوائح المحلية عن معايير المجلس أو تعارضها معها في موضوع معين، فإن الارتباط الذي يُنفذ وفقاً للأنظمة أو اللوائح المحلية يصبح تلقائياً غير ملتزم بمعايير المجلس. ولا ينبغي للمحاسب المهني أن يعلن عن التزامه بمعايير المجلس ما لم يكن قد التزم على أكمل وجه بكافة المعايير ذات الصلة بالارتباط.

٤. تتمثل الإصدارات الملزمة لمجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد في المعايير الدولية التي تصدر بعد استيفاء الإجراءات المتبعة المحددة الخاصة بالمجلس.

اختصاص المعايير الدولية الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد

٥. تُطبَّق المعايير الدولية للمراجعة عند مراجعة المعلومات المالية التاريخية.

٦. تُطبَّق المعايير الدولية لارتباطات الفحص عند فحص المعلومات المالية التاريخية.

٧. تُطبَّق المعايير الدولية لارتباطات التأكيد في ارتباطات التأكيد بخلاف عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية أو فحصها.

٨. تُطبَّق المعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة على ارتباطات التجميع والارتباط لتطبيق إجراءات متفق عليها على المعلومات وارتباطات الخدمات ذات العلاقة الأخرى التي يحددها مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

٩. يُشار إلى المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لارتباطات الفحص والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، مجتمعة، بلفظ معايير الارتباطات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

١٠. تُطبق المعايير الدولية لرقابة الجودة على كافة الخدمات التي تقع ضمن نطاق معايير الارتباطات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

المعايير الدولية للمراجعة

١١. تمت صياغة المعايير الدولية للمراجعة في سياق قيام مراجع مستقل بتنفيذ مراجعة للقوائم المالية[١]. ويلزم تكييف هذه المعايير حسب الضرورة في ظل الظروف القائمة عند تطبيقها على عمليات مراجعة المعلومات المالية التاريخية الأخرى. ويوضح معيار المراجعة (٢٠٠) اختصاص المعايير الدولية للمراجعة.[٢]

المعايير الدولية لرقابة الجودة

١٢. تمت صياغة المعايير الدولية لرقابة الجودة لتطبيقها على مكاتب المراجعة فيما يتعلق بجميع خدماتها التي تقع ضمن نطاق معايير الارتباطات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد. وتوضح مقدمة المعايير الدولية لرقابة الجودة اختصاص هذه المعايير.

المعايير الدولية الأخرى

١٣. تحتوي بعض المعايير الدولية المذكورة في الفقرات ٦-٨ على: أهداف ومتطلبات ومواد تطبيقية وأخرى تفسيرية ومقدمة وتعريفات. ويجب تفسير هذه المصطلحات بطريقة مماثلة تماماً لكيفية شرحها في سياق معيار المراجعة وعمليات مراجعة القوائم المالية المنصوص عليها في معيار المراجعة (٢٠٠).

١٤. تحتوي المعايير الدولية الأخرى المحددة في الفقرات ٦-٨ على مبادئ أساسية وإجراءات ضرورية (مميزة بحروف مكتوبة بخط أسود عريض وبالكلمة "ينبغي") إضافة إلى إرشادات ذات صلة في صورة مواد تفسيرية وغيرها، من بينها الملاحق. ويجب فهم المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية وتطبيقها في سياق المواد التفسيرية وغيرها التي تقدم إرشادات لتطبيقها. ولذلك فمن الضروري النظر في النص الكامل لكل معيار لفهم المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية وتطبيقها.

١٥. يجب تطبيق المبادئ الأساسية والإجراءات الضرورية لكل معيار في جميع الحالات التي تكون فيها ذات صلة في ظل الظروف المحيطة بالارتباط. غير أن المحاسب المهني قد يرى في ظروف استثنائية أنه من الضروري الخروج عن أحد الإجراءات الضرورية ذات الصلة من أجل تحقيق الغرض من ذلك الإجراء. وفي حال نشأة مثل هذا الوضع، يكون المحاسب المهني مطالباً بتوثيق كيفية تحقيق الإجراءات البديلة للغرض من الإجراء الأساسي وأسباب الخروج عن تطبيق الإجراء، ما لم تكن واضحة. ولا يُتوقع أن تنشأ الحاجة إلى خروج المحاسب المهني عن تطبيق أحد الإجراءات الضرورية ذات الصلة إلا إذا كان ذلك الإجراء غير فعال في ظل الظروف الخاصة المحيطة بالارتباط.

١٦. تُعد الملاحق، التي تشكل جزءاً من المواد التطبيقية، جزءاً لا يتجزأ من المعيار. ويكون الغرض من الملحق والاستخدام المقصود له موضحَين في متن المعيار ذي الصلة أو في عنوان الملحق نفسه ومقدمته.

الحكم المهني

١٧. تتطلب طبيعة المعايير الدولية أن يمارس المحاسب المهني الحكم المهني عند تطبيق هذه المعايير.

---

[١] ما لم ينص على خلاف ذلك، يُقصد بلفظ "القوائم المالية" القوائم المالية التي تضم المعلومات المالية التاريخية.

[٢] المعيار الدولي للمراجعة (٢٠٠) "الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة"

وجوب تطبيق المعايير الدولية

١٨. ينص كل معيار من المعايير الدولية للمراجعة بوضوح على نطاق المعيار وتاريخ سريانه وأي قيود خاصة تتعلق بتطبيقه. وما لم ينص على خلاف ذلك في المعيار، يُسمح للمحاسب المهني بتطبيق أي معيار قبل تاريخ السريان المحدد فيه.

١٩. تُعد المعايير الدولية ملائمة للارتباطات التي تُنفَّذ في القطاع العام. ومتى كان ذلك مناسباً، يتم إدراج اعتبارات إضافية خاصة بمنشآت القطاع العام:

(أ) في متن المعيار في حالة المعايير الدولية للمراجعة والمعايير الدولية لرقابة الجودة؛ أو

(ب) في قسم "منظور القطاع العام" الذي يرد في نهاية المعايير الدولية الأخرى.

المواد غير الملزمة

٢٠. تشمل المواد غير الملزمة مذكرات الممارسات الصادرة عن مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد والنشرات المعدة من قبل المستشارين في المجلس. ولا تُعد المواد غير الملزمة جزءاً من المعايير الدولية الصادرة عن المجلس.

مذكرات ممارسات المراجعة الدولية

٢١. لا تفرض مذكرات ممارسات المراجعة الدولية متطلبات إضافية على المراجعين بخلاف تلك الواردة في المعايير الدولية للمراجعة، ولا تغير من مسؤولية المراجع عن الالتزام بجميع المعايير الدولية للمراجعة ذات الصلة بعملية المراجعة. لكن هذه المذكرات تقدم دعماً عملياً للمراجعين، والغرض منها هو أن يقوم بنشرها المسؤولون عن المعايير الوطنية أو أن تُستخدم في إعداد مواد وطنية مناظرة. وهي تقدم أيضاً مواداً يمكن لمكاتب المراجعة استخدامها في إعداد برامجها التدريبية وإرشاداتها الداخلية.

٢٢. بناءً على طبيعة الموضوع أو الموضوعات التي يغطيها الإيضاح الدولي لممارسات المراجعة، قد يساعد الإيضاح المراجع في:

- التوصل إلى فهم لظروف المنشأة، وإصدار أحكام بشأن التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها؛ أو
- إصدار أحكام بشأن كيفية مواجهة المخاطر التي جرى تقييمها؛ بما في ذلك أحكام تتعلق بالإجراءات التي قد تكون مناسبة في ظل الظروف القائمة؛ أو
- معالجة الاعتبارات الخاص بإعداد التقرير، بما في ذلك تكوين رأي عن القوائم المالية والاتصال بالمكلفين بالحوكمة.

مذكرات الممارسات التي تتعلق بالمعايير الدولية الأخرى

٢٣. قد يصدر مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد -أيضاً- مذكرات دولية لممارسات ارتباطات الفحص ومذكرات دولية لممارسات ارتباطات التأكيد ومذكرات دولية لممارسات الخدمات ذات العلاقة لخدمة نفس الأغراض الخاصة بالمعايير الدولية لارتباطات الفحص والمعايير الدولية لارتباطات التأكيد والمعايير الدولية للخدمات ذات العلاقة، على الترتيب.

نشرات المستشارين

٢٤. تُستخدم النشرات المعدة من قبل المستشارين في المجلس للمساعدة في رفع وعي الممارسين بالإشكالات الجديدة والناشئة المهمة عن طريق الإحالة إلى المتطلبات الحالية والمواد التطبيقية أو لفت انتباههم إلى الأحكام ذات الصلة في إصدارات مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد.

اللغة

٢٥. النص الرسمي الوحيد للمعايير الدولية أو مذكرات الممارسات أو مشاريع المعايير المطروحة للنقاش أو الإصدارات الأخرى هو ذلك الذي ينشره مجلس المعايير الدولية للمراجعة والتأكيد باللغة الإنجليزية.*

* لأغراض تطبيق المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية، فإن النص العربي الصادر عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين يعد هو النص الرسمي للمعايير الدولية المعتمدة للتطبيق في المملكة العربية السعودية.